الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الاثنين
١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس : السيد بيريز بايون (أوروغواي)

ثم : السيد غوريرو (الفلبين)
(نائب الرئيس)

المحتويات

الاعراب عن المواساة فيما يتعلق بالزلزال الذي حدث مؤخرا في مصر

البند ٨٤ من جدول الأعمال : التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية (تابع)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

(ب) تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع (تابع)

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/47/SR.13
12 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

الاعراب عن المواساة فيما يتعلق بالزلزال الذي حدث مؤخرا في مصر

١ - الرئيس : باسم جميع أعضاء اللجنة ، أعرب عن المواساة لحكومة مصر فيما يتعلق بالزلزال الذي حدث مؤخرا في البلاد .

٢ - السيدة حسن (مصر) : شكرت الرئيس والوفود على الاعراب عن العزاء فيما يتعلق بالزلزال الذي أصاب بلدها مؤخرا .

البند ٨٤ من جدول الأعمال : التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية (تابع) (A/47/88-(S/23563, A/47/225-S/23998, A/47/305-E/1992/96, A/47/312-S/24238, A/47/344, A/47/351-S/24357, A/47/356-S/24367, A/47/375-S/24429, A/47/437)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع) (A/47/363 و 397)

(ب) تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع (تابع) (A/47/270-E/1992/74)

٣ - السيد الهواري (الجزائر) : قال إن من الجوانب الأكثر مدعاة للقلق في الحالة العالمية الراهنة التدهور المطرد في اقتصاديات البلدان النامية ، وخاصة البلدان النامية في افريقيا ، الأمر الذي زاد من حدته الاتجاهات السلبية السائدة في الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية غير العادلة وغير المتوازنة . وأشار إلى أن البلدان النامية لا تزال تعوقها مشاكل ديون خارجية فادحة ، واضافة إلى النقل الصافي لمواردها إلى البلدان المتقدمة النمو ، الصعوبات التي تواجهها في إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية فضلا عن تدهور أسعار السلع الأساسية . وهذه العوامل كلها تهدد بشدة الاصلاحات والاستراتيجيات الانمائية الشجاعة التي اضطلعت بها كثير من البلدان النامية . وفضلا عن ذلك ، فإن الكساد في التجارة العالمية وطول أمد الركود في البلدان المتقدمة النمو والجهود الرامية إلى إدماج بلدان وسط أوروبا وشرقيها ضمن الاقتصاد العالمي ، زادت بدورها من حدة الحالة الصعبة التي تعيشها البلدان النامية .

(السيد الهواري ، الجزائر)

٤ - وأكد على أنه من أجل مواجهة التحديات التي تصادف الاقتصاد العالمي ، يتعين على المجتمع الدولي أن يبدي الارادة السياسية اللازمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية بنفس اليقظة والحزم اللذين أبداهما في تسوية القضايا السياسية الدولية . كما يتعين على المجتمع الدولي ككل والبلدان المتقدمة النمو بصورة خاصة ، اتخاذ التدابير الفورية الكفيلة بأن تترجم هذه الالتزامات إلى أفعال . ونبه إلى ضرورة قيام حوار أوسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن المشاكل التي تتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي والترتيبات المحددة التي ينبغي اتخاذها لاعادة تقييم أسعار السلع الأساسية ، والتماس حل عالمي دائم لمشكلة الديون الخارجية ، ومع ضرورة انشاء نظام تجاري مفتوح وشفاف وغير تمييزي بما يتيح لاقتصاديات البلدان النامية أن تندمج تماما في الاقتصاد العالمي .

٥ - ومع ذلك فلا يمكن تحقيق شيء بغير توفير التمويل المستمر والمستقر اللازم لتلبية هذه الأهداف . وأعرب عن قناعة وفده بأن اقتراح الأمين العام بشأن عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية سوف يسهم في التوصل لحلول مبتكرة لأصعب المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي .

٦ - وشدد على ضرورة أن تبذل منظومة الأمم المتحدة قصارى جهدها لتعزيز التنمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات التي اعتمدتها ، فيما تتخذ التدابير الكفيلة بدعم التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات . وقال إن إعادة تشكيل الأمانة العامة والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي من الأمم المتحدة ، وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعادة الحيوية للعمليات والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، كل هذا من شأنه أن يعزز دور وأنشطة منظومة الأمم المتحدة ، وأن يضفي على الاجراءات المتعددة الأطراف مزيدا من المصداقية والكفاءة مع نشر المزيد من الوعي والارادة السياسية الجماعية بما يكفل مواجهة تحديات المرحلة .

٧ - السيد غوميني (أوكرانيا) : قال إن تعزيز السلم والأمن أمر يرتبط بصورة وثيقة بالقضاء على التهديدات الاقتصادية والايكولوجية وغيرها من التهديدات غير العسكرية . وأضاف يقول إن ما حدث منذ سنتين من اعتماد الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي جاء بشيرا بمرحلة جديدة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تبذلها الأمم المتحدة .. وبرغم التغيرات السريعة التي تحدث في العالم ، فإن مبادئ الاعلان لا تزال سليمة ومتوائمة مع العمليات التي تجري حاليا في أوكرانيا . وأوضح أن بلده عازم على تنفيذ اصلاحات السوق وبناء اقتصاد مفتوح بغية الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي ، آملا في ذلك أن يخرج من منطقة الروبل ويطرح عملة وطنية قابلة للتحويل . ثم قال إن أوكرانيا ترفض الانفاق الباهظ على الدفاع وتأمل من ثم في أن تحرر موارد فكرية وصناعية وطبيعية من أجل الانتاج .

(السيد غوميني ، أوكرانيا)

٨ - وأشار إلى أن أوكرانيا ، في ضوء ما تواجهه من حاجة ماسة إلى الموارد الخارجية ، إنما ترغب في تطوير التعاون مع المنظمات المالية الدولية وأنها تسعى إلى اجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيا

والاختصاصيين . وقال إن ثمة قانونا صدر مؤخرا بشأن الاستثمارات الأجنبية يكفل حقوقا وضمانات للأعمال التجارية الأجنبية . وأعرب عن قناعة وفده بأن أوكرانيا وغيرها من البلاد ذات الاقتصادات التي تجتاز مرحلة التحول يمكن أن تفيد إلى أقصى حد من الفعالية من الاستثمارات الأجنبية ، كما أن الاصلاحات الاقتصادية الجارية في تلك البلدان سوف توفر مصدرا جديدا من مصادر الموارد المالية والتكنولوجيات للعالم النامي بصورة أسرع من أي شكل آخر من أشكال الاستثمار . وأشار أيضا إلى أن تنفيذ الاعلان يرتبط على نحو وثيق مع تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية .

٩ - وأعرب عن اتفاق وفده مع تقرير الأمين العام (A/47/270) بأن ادماج بلدان شرقي أوروبا والجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفياتي في الاقتصاد العالمي ، فضلا عن تحويلها هي نفسها سيكون بمثابة عملية طويلة وصعبة . وفيما يتعين على أي بلد أن يعتمد أولا وقبل كل شيء على نفسه في تنفيذ اصلاحاته الاقتصادية فإن بلده يقدر أشد التقدير جميع أنواع الدعم الخارجي لجهوده ، ومنها تلك التي يمكن أن تقدم من خلال صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي والبنك الأوروبي للانشاء والتعمير . وأعرب عن فهمه الكامل للملاحظات التي أبداها ممثلا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومؤداها أن تقديم الائتمان إلى البلدان التي تجتاز مرحلة تحول لا ينبغي أن يتم على حساب الالتزامات بالنسبة للبلدان النامية . ونبه إلى أن احراز أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية انما يتوقف على اتاحة المزيد من الموارد . وبرغم أن "أرباح السلم" ثبت أنها مراوغة ، إلا أنه يتعين أن يصبح نزع السلاح دافعا قويا للتنمية سواء من خلال ضمان المناخ السياسي اللازم أو اتاحة الموارد المالية والاقتصادية . وفي هذا الصدد ، فإن وفده يؤيد وضع نظام موثوق به على أساس ميثاق الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات المسلحة . وخلص إلى القول إن من المهم عدم تكرار أخطاء الماضي التي تمثلت في محاولة حل كل شيء في وقت واحد . وبدلا من ذلك ينبغي تركيز الجهود على احراز التقدم في المجالات التي تتيح فيها الظروف تحقيق أفضل فرص النجاح .

١٠ - السيدة سابها (الهند) : قالت إن الأمم المتحدة ، بوصفها هيئة عالمية تحترم مبدأ المساواة في السيادة بين دولها الأعضاء ، إنما تشكل المحفل الملائم لكفالة التوجيه في السياسات بشأن التعاون الانمائي الدولي . وأضافت تقول إن العلاقة المتشابكة بين السلم والأمن والتنمية تتطلب توخي كل هذه الأهداف بصورة مترابطة .

(السيدة سابها ، الهند)

١١ - ومضت قائلة إن النمو الاقتصادي يفترض مسبقا بذل جهود وطنية حثيثة ، وأن هناك ٥٠ بلدا ناميا اضطلعت بدعم من صندوق النقد الدولي ببرامج للتثبيت والدعم واتخذت تدابير لتحقيق التوحيد الضريبي وتصحيح أسعار الصرف وخصخصة الشركات الحكومية وتحرير نظم التجارة . وقد فعلت هذا كله تحدوها آمال في أن تكتسب المزيد من فرص الوصول إلى أسواق العالم وإلى التدفقات الرأسمالية والتكنولوجيا والموارد التساهلية في ضوء التوقع بأن انكشافها المتزايد الذي جاء نتيجة لاعتمادها المتسع على الاقتصاد العالمي ، سوف تخف وطأته من خلال اعتماد أسعار للصرف وأسعار للفائدة يمكن التنبؤ بها على نحو أدق ، ومن خلال ادخال التصحيحات الملائمة على الموازين الداخلية والخارجية للبلدان المتقدمة النمو . ولكن للأسف ، لم تجد هذه التوقعات طريقها نحو التحقيق .

١٢ - وأوضحت أن أزمة العملة التي شهدتها أوروبا مؤخرا تعكس استمرار العجز عن التنبؤ ، وعدم الاستقرار بالنسبة لاقتصادات البلدان الصناعية . وأشارت إلى أن وفدها قدم منذ سنوات قرارات بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالنقد والمالية من أجل التنمية . ويبدو أن الوقت الآن أصبح مناسبا لامعان النظر في هذه الفكرة أو على الأقل لادراجها ضمن الاقتراح الذي يقضي بعقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية .

١٣ - واستطردت قائلة إن استراتيجية الديون لا تزال قاصرة ، وأنها لا تراعي الاحتياجات من الموادر في البلدان المنخفضة الدخل التي لا تزال تفي بالتزاماتها الدولية لقاء تضحيات جسيمة . وفضلا عن ذلك ، فمعظم البلدان لا تزال بعيدة أشواطا طويلة عن تحقيق الهدف المتوخى في المساعدة الانمائية الرسمية . كما أن المفاوضات المتعلقة بالتغذية العاشرة للمؤسسة الانمائية الدولية يبدو أنها وصلت إلى طريق مسدود .

١٤ - وأشارت إلى أن أخطر المشاكل لا تزال قائمة في مجال التجارة ، وأن الحمائية في ازدياد في نفس البلدان التي دعت إلى المزيد من التحرير في البلدان النامية . وهناك أيضا القيود الكمية وتشريعات مناهضة الاغراق وقيود التصدير الطوعية والتجارة المدارة مما أدى إلى تآكل التعددية لحساب الاجراءات المتخذة من جانب واحد . كذلك فإن الاتجاه المتزايد نحو التجمع الاقليمي يشكل عوامل قلق متزايدة بأن قواعد التعددية سوف تتآكل أكثر وأكثر . وتناولت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فقالت إنها لا تزال في مرحلة ركود وينبغي التوصل إلى نتيجة متوازنة لهذه الجولة .

١٥ - وتطرقت إلى نقل المعارف العلمية والدراية الفنية والتكنولوجيا والمهارات إلى البلدان النامية قائلة إنه لا يزال في حالة يرثى لها . وأضافت تقول إن الاهتمام الزائد عن الحد بحماية حقوق الملكية الفكرية من شأنه أن يخلق الابتكار بدلا من تنشيطه ، ولاسيما عندما يجري تجاهل السياسات العامة والاحتياجات

(السيدة سابها ، الهند)

الانمائية للبلدان النامية . كذلك فثمة اعتبارات ثانوية تستخدم ذريعة لعدم نقل التكنولوجيا التي يمكن أن تفضي إلى قفزات كمية في الانتاجية .

١٦ - وخلصت إلى القول بأن من الأمور المقلقة على نحو خاص محاولة الربط بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وبين فرض مشروطيات جديدة في التعاون الاقتصادي الدولي من ناحية أخرى . وأوضحت أن الأمر يحتاج إلى زخم سياسي جديد في هذا المجال معربة عن أمل وفدها بأن تكفل المناقشات التي تدور خلال الدورة الحالية للجمعية العامة مثل هذا الزخم .

١٧ - السيدة يانغ يان يي (الصين) : قالت إنه نتيجة للركود الحاصل في البلدان الصناعية وقصور التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية ، فإن تنفيذ الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية جاء أمرا مخيبا للآمال . وأشارت إلى أن أهداف التوصل إلى محصلة متوازنة لجولة أوروغواي ، وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق أمر يتعين تحقيقه ، وأن كثيرا من البلدان المتقدمة النمو لا يزال أمامه أن يحقق هدف الـ ٧, في المائة من الناتج القومي الاجمالي لأغراض المساعدة الانمائية الرسمية . كذلك شددت على ضرورة التوصل إلى حل دائم وشامل لمشكلة الديون الخارجية وعلى أهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا من أجل البيئة . وقالت إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تقديم دعم قوي لجهود البلدان النامية من خلال خلق بيئة اقتصادية دولية مواتية . ومن ثم ، أعربت عن الأمل بأن تحد البلدان المتقدمة النمو من الأخذ بالحمائية في التجارة ، وتزيد تدفقاتها المالية وعمليات نقل التكنولوجية إلى البلدان النامية ، وأن تضع في كامل اعتبارها مصالح تلك البلدان عندما تعزز التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي . وأضافت تقول إن موارد المؤسسات المالية المتعددة الجنسيات ينبغي زيادتها زيادة كبيرة كيما تلبي احتياجات البلدان النامية ، وموضحة أن الصين سوف تواصل توسيع مبادلاتها مع البلدان الأخرى في مجالات التجارة والعلم والتكنولوجيا . وأوضحت أن الصين استضافت في نيسان/ابريل الدورة الثامنة والأربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي أسهمت بصورة واسعة في تعميق التعاون الاقتصادي في تلك المنطقة .

١٨ - السيد هيريرا (غواتيمالا) : تكلم كذلك باسم وفود السلفادور وبنما وكوستاريكا ونيكاراغوا فقال إن البيئة الاقتصادية الدولية لم تعزز النمو والتنمية في البلدان النامية وإن البلدان المتقدمة النمو لا تزال تدعم الزراعة بالاعانات وأنها لم تف بعد بالتزاماتها بوقف تدابيرها الحمائية والرجوع عنها . وأوضح أن وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية أمر يزداد صعوبة ، وأن أسعار اثنين من محاصيل التصدير الرئيسية لبلدان أمريكا الوسطى وهما البن والموز بالغة الانخفاض معرضة لسياسات جذرية تقضي بفرض الحصص فضلا عن الاستغلال على يدي الوسطاء .

(السيد هيريرا ، غواتيمالا)

١٩ - واتفاقا مع الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، فإن بلدان أمريكا الوسطى أجرت إصلاحات اقتصادية تعزز الاعتماد على قوى السوق والمبادرة الفردية في تنظيم المشاريع والخصخصة . كما أنها سعت إلى تنسيق مواقفها بشأن التدابير النقدية والضريبية . ومن خلال خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى ، فإن بلدان أمريكا الوسطى بدأت عملية من الانتعاش والنمو في المجال الاقتصادي وإن كان الأمر يتطلب المزيد من الموارد المالية بما يكفل نجاح هذا المشروع الواسع النطاق .

٢٠ - ومضى يقول إن بلدان أمريكا الوسطى شرعت في تنفيذ برنامج نشط فعال للغاية لدعم الصادرات التقليدية وغير التقليدية وزيادة الاستثمارات الأجنبية بما يعزز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكانها وأنها أصبحت أيضا أعضاء في الاتفاق العام بشأن التعريفة الجمركية والتجارة (غات) وهي تنفذ حاليا التزاماتها بموجب الاتفاق المذكور . وفيما أن جوانب من خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى جرت تغطيتها من خلال الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، فإن بلدان المنطقة يتعين عليها أن تحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الكبرى لكي تعزز الديمقراطية وتكفل سلما مستقرا ودائما فيها .

٢١ - وأشار إلى أن الأولويات الواردة في الاستراتيجية الإنمائية الدولية والإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي لاتزال سليمة ، فضلا عن أهميتها من أجل السعي إلى حلول متفاوض عليها وملائمة في إطار الأمم المتحدة . ونبه إلى أنه ينبغي بالذات إيلاء الاهتمام إلى استئصال الفقر في أمريكا الوسطى مع تقديم المساعدة إلى المشردين والعائدين واللاجئين ، وإلى ضرورة العمل في بعض بلدان المنطقة الفرعية ، على نشر الإلمام بالقراءة والكتابة بما يكفل حسن استخدام الموارد البشرية وخاصة في المناطق الريفية وكذلك بين النساء والأطفال .

٢٢ - وفيما شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ككل تحسنا في النمو الاقتصادي ، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد أصبح أقل مما كان عليه عند مستوى سنة ١٩٨٠ ، كما أن حصائل التصدير انتابها الركود بل وبدأت في الهبوط فيما زادت الواردات نتيجة للانتعاش الاقتصادي وتحرير التجارة . وهذه التطورات يمكن أن تنجم عنها عواقب خطيرة ما لم يتم إعادة تنشيط النمو الاقتصادي وتحرير الأسواق المالية بما يكفل أسعارا عادلة ومجزية لصادرات البلدان النامية .

٢٣ - وأكد على أن الدول الغنية والفقيرة على السواء لابد أن تجدد التزامها وتؤكد من جديد إرادتها السياسية بالمشاركة في التعاون الاقتصادي الدولي طبقا لميثاق الأمم المتحدة . كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يسلم بأن ارتفاع معدلات البطالة لا يمكن التقليل منه إلا بتعجيل النمو الاقتصادي . ومع ذلك لا ينبغي قياس النمو الاقتصادي فقط على أساس الناتج القومي الإجمالي في بلد ما ، بل إن النمو الاقتصادي والتنمية اللذان يركزان على الإنسان ينبغي لهما مراعاة ما تم إنتاجه والأسلوب الذي تم به هذا الإنتاج فضلا عن

(السيد هيريرا ، غواتيمالا)

تكلفته الاجتماعية والبيئية . وأوضح أن بلدان أمريكا الوسطى سعت إلى أن تدرج جانب التنمية الاجتماعية ضمن جهودها الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وأنها على قناعة بأن التعاون الدولي ينبغي أن يراعي المشاركة الشعبية بما يكفل تنفيذ التنمية التي تحقق مصالح السكان في عمومهم وأن تكون تحت سيطرتهم .

٢٤ - السيد كراسنيشيكو (الاتحاد الروسي) : قال إنه يتم تدريجيا إدماج البلدان ذات الاقتصادات التي تجتاز مرحلة التحول في الاقتصاد العالمي ، إلا أن لوفده تحفظات كبيرة فيما يتعلق بتكثيف هذه العملية . وأوضح أن روسيا تعيش وسط عمليات تحول عميقة في نظامها الاقتصادي وهيكلها الاجتماعي ومؤسساتها السياسية ، مما سيتيح لها أن تحتل المكانة اللائقة بها كدولة كبرى في المجتمع العالمي ، على أن هذا لن يتحقق إلا من خلال التحول إلى اقتصاد سوقي كامل وهذا ينطوي بدوره على تحرير الاقتصاد وخصخصة ملكية الدولة وإجراء الاصلاح الهيكلي للاقتصاد بما في ذلك تحويله عن الطابع العسكري وتكييفه للطلب على الاستهلاك وإيجاد ظروف السوق واتباع سياسة اجتماعية فعالة .

٢٥ - ولتحقيق هذه الأهداف ، أوضح أن حكومته اقترحت أن يشمل الإصلاح ثلاث مراحل أساسية كل منها لها أولويتها الخاصة : التنمية في ظل الأزمة والتثبيت المالي وإصلاح الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع القطاعين العام والخاص والتحول الاقتصادي والإصلاح الهيكلي للاقتصاد . أما عملية الإصلاح بأكملها فمن المقرر إنجازها في عام ١٩٩٧ . وقال إن ثمة أهدافا أخرى تشمل الإلغاء الكامل للقيود الكمية المفروضة على التجارة الخارجية ، والمواءمة التدريجية للأسعار الوطنية مع الأسعار العالمية ، وخفض تعرفة الصادرات ، والأخذ بتعرفة واردات موحدة ودعم الصادرات ، وتوسيع الأسواق والتحول إلى روبل قابل للتحويل يستخدم أساسا في العمليات الجارية ومن ثم من أجل العمليات الرأسمالية . وهذا الهدف الأخير سيشكل عاملا أساسيا في المزيد من إدماج الاقتصاد الروسي ضمن الاقتصاد العالمي . وبدلا من التعويل على استمرار تصدير الوقود والمواد الأولية ، أعلن أن حكومته تفضل تطوير صناعات السلع التجويلية . ومن أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، تبذل جهود لضمان حقوق الملكية وتحقيق قابلية الروبل للتحويل والتصديق على الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحماية المتبادلة للاستثمارات ، وخفض المعدل الأعلى لضريبة الدخل الفردي إلى ٣٠ في المائة . وأكد على أن المستثمرين الأجانب سوف يمنحون الميزات الرامية إلى خفض مخاطرة الخسارة الرأسمالية بما يتيح لهم أن يخصموا خسائرهم الأولية في التنفيذ من مدفوعاتهم الضريبية مع الإبقاء على النظام الضريبي القائم عند إبرام العقود بالنسبة لفترة تنفيذ تلك العقود .

٢٦ - وخلص إلى القول بأن الإصلاح قد بدأ في ظل ظروف غير مواتية بالذات ، وأن نتائج الأشهر التسعة الأولى لم تكن مشجعة فقد زادت الأسعار بصورة أكثر حدة مما كان متوقعا ، كما لم يكن بالإمكان تثبيت

(السيد كراسفيشيكو ،الاتحاد الروسي)

سعر صرف الروبل فيما واصل الإنتاج الهبوط . إلا أنه تم إحراز قدر من التقدم على الطريق نحو تحقيق سوق متوازنة ، كما أمكن انقاذ النظام المالي وتجنب حدوث تضخم فادح . وقال إنه أمكن الاحتفاظ بثقة المجتمع الدولي والشركاء الأجانب كما زاد حجم النشاط الاقتصادي وبدأ الأهالي يتعودون تدريجيا على النظام الجديد . وأهم من هذا كله فليس هناك عودة إلى الوراء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية إذ أن روسيا تدخل الآن في غمار عملية من شأنها خلق دولة ديمقراطية مزدهرة وهي تستحق دعم المجتمع العالمي في هذا المسعى .

٢٧ - السيد بابائي (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن البلدان النامية بذلت على المستوى الوطني أقصى ما في وسعها لتنفيذ الالتزامات والسياسات الواردة في الاستراتيجية الإنمائية الدولية والإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، كما أنها تقوم بإصلاحات جسورة لتحرير اقتصاداتها ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتثبيت قوائم الانضباط النقدي والضرائبي ، والقضاء على الفقر وتنمية الموراد البشرية . وبرغم كل هذه التدابير ، لايزال النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بعيدين عن التحقيق .

٢٨ - على أن هذه العقبات ليست نابعة كلها من واقع المشاكل المحلية . ففي ظل البيئة الدولية السائدة غير المؤاتية التي تتميز بمزيد من الحمائية والحواجز التجارية وارتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأجل ، واستمرار المديونية وندرة الموارد المالية ، فإن استمرار الاصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية سيكون أمرا بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلا . ومن هنا ، فعلى سبيل المثال ، لم تكن هناك استجابة إلى الدعوة إلى توفير المزيد من الموارد المالية الكفيلة بالتنفيذ الفعال للاستراتيجية الإنمائية الدولية . وفي الوقت نفسه ، رفضت البلدان المتقدمة النمو أن تؤدي دورها في تنفيذ الاتفاقات . لكن هذه البلدان تتحمل مسؤولية تصحيح الاختلالات المالية وتطبيق أسعار فائدة حقيقية أقل في الحل الطويل ، وتثبيت أسعار الصرف للعملات الرئيسية ، ودعم وصول البلدان النامية إلى أسواقها وتقديم الموارد المالية والتكنولوجيا . وهذه المشاكل الخارجية ينبغي التصدي لها على نحو ملائم تيسيرا لتنفيذ الإعلان والاستراتيجية وتعجيلا بهذا التنفيذ .

٢٩ - وأعرب عن رفض وفده الشديد الرأي القائل بأن حرب الخليج والركود في اقتصادات السوق المتقدمة النمو وانحلال الاتحاد السوفياتي كانت العوامل الرئيسية المسؤولة عن الافتقار إلى التقدم في تنفيذ الإعلان والاستراتيجية . فالسبب الحقيقي هو الافتقار إلى الحماس والإرادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو لتحقيق هذه الأهداف . وأوضح أن بعض البلدان المتقدمة النمو عملت ، في ظل هذا الخلط ، وحيثما تعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية ، على أساس أن أي كسب للبلدان المتقدمة النمو إنما يعني خسارة لها . وما لم يتم تبديد هذا الفهم المغلوط ، فإن فرص إحراز التقدم وتنفيذ الاتفاقات ستبقى ضئيلة .

(السيد بابائي ، جمهورية إيران الإسلامية)

٣٠ - وأوضح أنه برغم الكثير من التغييرات العميقة وغير المسبوقة التي طرأت منذ اعتماد الاستراتيجية والإعلان ، فإن المنطلقات الرئيسية التي قامت على أساسها هاتان الوثيقتان لاتزال سليمة تماما . كذلك فإن تنفيذهما سوف يجلب معه تغييرا ملموسا في الاقتصاد الدولي ويسهم إسهاما كبيرا في القضاء على الفقر والجوع ، وفي تنمية موارد البشرية وتنظيم السكان وفي التنمية المستدامة لجميع الدول . ثم أعرب عن الأمل في أن النهج القصيرة النظر التي لا يمكن أن تؤدي سوى إلى منجزات قصيرة الأجل سوف يحله محلها حوافز بعيدة المرمى كي تكفل تحقيق فوائد في الأجل الطويل .

٣١ - السيد مؤمن (بنغلاديش) : قال إن الأحداث التي وقعت منذ اعتماد الاستراتيجية والاعلام هددت إمكانيات تنفيذهما ، وأنه ثبت أن التسعينات ليست عقدا للتنمية بل للتحول . ومن ثم ينبغي إعادة التأكيد على الالتزامات وترجمتها إلى إجراءات عملية ملموسة بما يكفل أن يؤدي التحول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة في الاستراتيجية والإعلان .

٣٢ - ومضى يقول إن أداء الاقتصادات سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية عبر الـ ٢١ شهرا الماضية لا يعطي دليلا للتفاؤل بشأن توقعات المستقبل . وبرغم التأكيد الذي توليه الاستراتيجية على الموارد المالية الإضافية فإن التمويل الإنمائي لايزال شحيحا . وفضلا عن ذلك ، لاتزال جولة أوروغواي في ركود ولاتزال أرباح السلام بعيدة المنال كما لاتزال الديون الخارجية مشكلة رئيسية ، فضلا عما يهدد التجارة الدولية من العودة إلى الحمائية ومن تدهور في الشروط التجارية .

٣٣ - وأوضح أن الاستراتيجية كانت قد أكدت على ضرورة إجراء الإصلاح الاقتصادي المحلي ، وأن معظم البلدان النامية ، بما فيها بنغلاديش ، قد اضطلعت بإصلاحات كبرى في السياسات على حساب كلفة اجتماعية وسياسية كبيرة . ولكن هذه الجهود لم تؤت ثمارها ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى البيئة الخارجية غير المواتية . فشركاء التنمية لم يقدموا في معظمهم من تدابير الدعم المطلوبة ما يضاهي جهود البلدان النامية . كما أن تحقيق الأهداف ذات الأولوية أعاقه القيود الخطيرة من حيث الموارد . وبرغم ما يقوم من تسليم متزايد بأن تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية يرتبطان على نحو مباشر بحماية البيئة ، إلا أن هناك تضاربا ملموسا بين كم الموارد المطلوبة لتنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وبين الكم المتاح بالفعل .

٣٤ - وتطرق إلى تقرير الأمين العام (A/47/397) فقال إنه يتوقع معدلات نمو ضئيلة أو سلبية لعدد كبير من أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٢ ، ويضاف إلى ذلك الزيادة في عدد البلدان التي فرضت قيودا إضافية على الموارد المتاحة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات . وقال إن التدفقات المعززة والتساهلية من الموارد المقدمة إلى تلك البلدان السبعة والأربعين ، بالإضافة إلى وضع استراتيجية دولية ملائمة للديون ، لها أهميتها القصوى بالنسبة للتنفيذ الشامل للاستراتيجية والإعلان .

(السيد مؤمن ، بنغلاديش)

٣٥ - وأوضح أن وفده ، في سبيل ضمان تنفيذ الاستراتيجية في الوقت المناسب ، يولي أهمية خاصة إلى : تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وخاصة لصالح أقل البلدان نموا ؛ زيادة ملموسة بالأسعار الحقيقية في التغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية ؛ تحرير التجارة من جانب جميع البلدان وإيجاد أسعار مستقرة للسلع الأساسية ؛ تنسيق السياسات العالمية في مجال الاقتصادات الكلية ، والقيام على وجه الخصوص بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ؛ والمبادرة في وقت مبكر إلى اختتام متوازن لجولة أوروغواي ؛ واعتماد سياسات للتكيف الهيكلي مزودة بستار كاف للأمن الاجتماعي ؛ ثم الأخذ باستراتيجية دولية عملية في مجال الديون ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا على أسس تساهلية ؛ والالتزامات بتقديم موارد فعلية لبرامج التنمية المستدامة ؛ وتوفير موارد جديدة وإضافية لتنمية الموارد البشرية ؛ وإعادة إطلاق الحوار بين الشمال والجنوب . وخلص إلى القول بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يضاعف جهوده بغية تحقيق أهداف الاستراتيجية .

٣٦ - السيد الصديق (السودان) : تكلم عملا بحق الرد فقال إنه ورد في بيان أدلي به في الاجتماع السابق باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء يتصل بالحالة المتدهورة في الصومال ، أن أعرب ممثل المملكة المتحدة أيضا عن القلق إزاء الحالة في السودان . وأوضح أن السودان كان في السابق مستعمرة بريطانية . ومنذ استقلاله في عام ١٩٥٦ ما برح يجابه باستمرار نتائج سياسة الدولة المستعمرة "فرق تسد" التي حالت دون حرية انتقال السكان بين الشمال والجنوب في البلاد مما خلق روحا من العداء . وقال إن الحكومات المتعاقبة سعت إلى حل المشكلة وأقرب ما تم في هذا النطاق هو المفاوضات التي رأسها رئيس نيجيريا .

٣٧ - وأعرب عن رغبة وفده في أن يؤكد أولا على أن مشكلة الأمن في السودان تقترب من الحل نتيجة الحوار بين الأطراف . وثانيا ، فالمشكلة الأمنية في بلده مشكلة قائمة في كثير من بلدان العالم وهي مشكلة داخلية تبذل حكومته كل ما في وسعها لحلها . وثالثا ، يرفض وفده أي محاولة للربط بين المشكلتين الصومالية والسودانية ؛ علما بأن أكثر من ٩٠ في المائة من أراضي السودان واقعة تحت سيطرة حكومته ، كما أن الحكومة تستخدم جميع السبل السلمية لحل مشاكلها ، وبالتعاون مع أصدقائها في المنطقة تفعل أقصى ما تستطيع لحل مشاكل القرن الافريقي مضطلعة في ذلك بدور حيوي في هذا الصدد . ومن ثم فإن عوامل القلق التي أعرب عنها ممثل المملكة المتحدة جديرة بأن تتبدد في وقت قريب .

٣٨ - وأشار إلى تقارير البنك الدولي مؤخرا فقال إنها أكدت على أن اقتصاد السودان قوي . فالسودان لديه من الأرض والموارد المائية ما يكفي لحل مشاكل المجاعة وسوء التغذية في افريقيا بمساعدة البلدان المتقدمة النمو . وقال إن من الأجدر أن يركز النقاش حول السودان على المشاكل الاقتصادية في البلاد وعلى التدابير الملائمة لتقديم المساعدة .

٣٩ - السيد أوسا (المدير ، شعبة السياسة والتحليل الانمائي ، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) : في معرض استجابته لعوامل القلق التي أثارتها الوفود خلال المناقشة ، قال إن كثيرا من الوفود بدت وكأنها تتفق مع الأمانة العامة بأن التوجهات والسياسات المتفق عليها في الإعلان والاستراتيجية لاتزال سليمة . وأوضح أن الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أكدا من جديد على المبادئ التوجيهية والسياسات المطروحة في الإعلان وفي الاستراتيجية . ومع ذلك أثيرت مسألة الإجراءات ذات الأولوية . واسترعى الانتباه في هذا الصدد إلى الوثيقة E/1992/INF/8 التي تعدد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للعمل الدولي ، والتدابير التفصيلية اللازم اتخاذها لتنشيط النمو في الاقتصاد العالمي ، وتحسين البيئة السياسية والدولية ، وتيسير التنمية في البلدان النامية والتعجيل بعملية إدماج الاقتصادات التي في طور التحول ضمن الاقتصاد العالمي .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠